

2019	الجدول 1
40.1	عدد السكان، مليون
234.1	إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار
5840.5	نسب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار
14.8	معدل الفقر وفقاً لمخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولار)
52.4	معدل الفقر وفقاً لمخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولار)
22.5	معدل الفقر الوطني <sup>1</sup>
29.5	مؤشر جيني <sup>1</sup>
108.7	الاتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي) <sup>2</sup>
70.5	العمر المتوقع عند الولادة، سنة <sup>3</sup>

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية. ملاحظة: (أ) أحدث قيمة (2012) وفقاً لتعديل القوى الشرائية لعام 2011 (ب) مؤشرات التنمية العالمية لعدد المتخلفين بالمدارس (2007): لعمر المتوقع (2018).

من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العراقي في عام 2020 بسبب انخفاض أسعار النفط وتفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ونتيجة لذلك، يتزايد العجز المزدوج مما يعكس الاتجاه النزولي للدين العام ويزيد من الضغط على سعر الصرف واحتياطيات البنك المركزي. إن ضعف أسعار النفط، وعدم مرونة الموازنة، وكذلك تقليص البرامج المشجعة للنمو وبطء تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، هي جميعاً مخاطر أساسية تواجه الآفاق الاقتصادية وتشكل عائقاً في تعزيز تكوين رأس المال البشري وإيجاد الوظائف.

في ظل هذه الأزمة متعددة الأوجه، من المتوقع أن ينكمش معدل النمو في العراق بنسبة 9.5% في عام 2020، وهو أسوأ أداء سنوي منذ عام 2003. إذ يسجل إجمالي الناتج المحلي النفطي انكماشاً بنسبة 12% في ظل قيود اتفاق منظمة أوبك والمنتجين من خارجها على خفض الإنتاج، فيما ينكمش إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 5% بسبب تأثير قطاعات الخدمات بتدابير الحد من تفشي الجائحة، لاسيما قطاع السياحة الدينية شديد الأهمية. وأدى ضعف الطلب المحلي وانخفاض قيمة عملتي إيران وتركيا مقابل الدينار إلى كبح جماح معدل التضخم. ولم يسجل معدلاً للتضخم الكلي والأساسي ارتفاعاً سوى بنسبة 0.4% و0.7% في أول سبعة شهور من عام 2020 (على أساس سنوي).

وقد تسببت التخفيضات في إنتاج النفط وتراجع أسعاره في انخفاض إيرادات الموازنة بنسبة 39% في النصف الأول من عام 2020 (على أساس سنوي). ولمواجهة ذلك، أوقفت الحكومة العراقية الإنفاق التقديري والاستثمارات العامة بما فيها برامج رأس المال البشري وتقديم الخدمات التي تُعد بالغة الأهمية لتحقيق النمو. لكن بالنظر إلى جمود فاتورة الأجور والمعاشات التقاعدية التي تتطلب تغطيتها بالكامل وصول سعر برميل النفط إلى 58 دولاراً، تحول الفائض في الموازنة في النصف الأول من عام 2019 إلى عجز قدره 0.7% من إجمالي الناتج المحلي في النصف الأول من عام 2020. ومع عدم اللجوء إلى الأسواق الدولية، يجري تمويل هذا العجز بشكل رئيسي من قبل البنك المركزي وكذلك من البنوك المملوكة للدولة بدرجة أقل، مما يزيد الضغوط على سعر الصرف. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يصل الدين العام إلى ما يمثل 66% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2020، مقابل 45% في عام 2019. أدت معدلات التبادل التجاري الضعيفة أيضاً إلى تحويل فائض الحساب الجاري إلى عجز بنسبة 0.9% من إجمالي الناتج المحلي في الربع الأول من عام

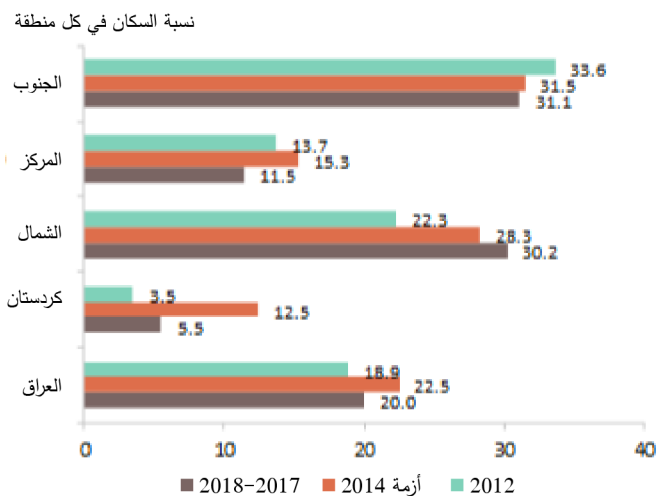
2020 (أحدث البيانات المتوفرة). ومع قلة التمويل المتاح، انخفض الاقتراض الخارجي بنسبة 3.1% من إجمالي الناتج المحلي، وهذا التقلب الكبير يؤثر سلباً على احتياطيات البنك المركزي العراقي.

## الآفاق المستقبلية

تتسم الآفاق المستقبلية للعراق بدرجة عالية من الهشاشة وستتوقف على تطور أسواق النفط العالمية، وقدرة نظام الرعاية الصحية العراقي على التصدي لهذه الجائحة، وعملية الإصلاح.

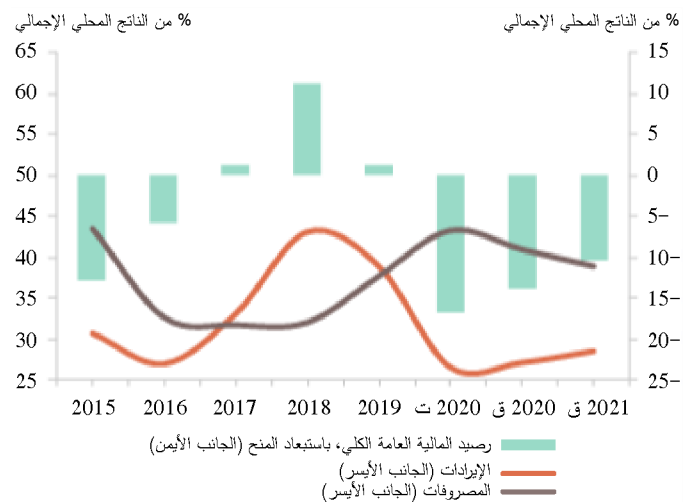
وإذا تحسنت الظروف، فمن المتوقع أن يعود معدل النمو تدريجياً إلى ما يتراوح بين 2.0 و7.3% في الفترة بين عامي 2021 و2022 مع توقع تعافي الاقتصاد غير النفطي ليسجل في المتوسط 4% في الفترة ذاتها. ومن المتوقع أن يؤدي تعافي الطلب المحلي إلى زيادة معدل التضخم بمتوسط سنوي قدره 2% في الفترة نفسها. وفي غياب الإصلاحات على فاتورة الأجور العامة والمعاشات التقاعدية، يتوقع أن يظل عجز الموازنة العامة كبيراً ليسجل في المتوسط 12% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة المذكورة مع حدوث تعاف متواضع في أسعار النفط. وبالتالي، يتوقع أيضاً أن تظل نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي مرتفعة خلال فترة التوقعات. وسيكون من الصعب تأمين تمويل للموازنة. فالاعتماد على التمويل المحلي من شأنه زيادة خدمة الدين ومخاطر السداد، وكذلك مزاحمة القطاع الخاص. من المتوقع أيضاً أن يواجه العراق عجزاً مستمراً في الحساب الجاري. لكنه يتوقع أن يؤدي خفض الإنفاق العام على بنود غير فاتورة الأجور والمعاشات التقاعدية إلى تخفيف الأثر الواقع على احتياطيات البنك المركزي جراء احتواء الواردات. كما يتوقع أن تصل الاحتياطيات إلى ما يغطي سبعة شهور من الواردات بحلول عام 2022. ومن المرجح أن تتفاقم الأوضاع الموجودة مسبقاً من ارتفاع معدلات البطالة والبطالة الجزئية، لاسيما بين الشباب والنازحين داخل البلاد، مع وجود الأزمات الحالية. وتشير التوقعات إلى أن نسبة الفقر ستزيد بما يتراوح من 7 نقاط مئوية إلى 14 نقطة مئوية. ويعني هذا أن الجائحة ستسبب في سقوط ما يتراوح

الشكل 2. العراق / معدل عدد الفقراء حسب المناطق



المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي.

الشكل 1. العراق / حسابات المالية العامة



المصدر: وزارة المالية؛ وتوقعات خبراء البنك الدولي.

من 2.7 إلى 5.5 ملايين عراقي في برائن الفقر بالإضافة إلى الفقراء الموجودين قبل الأزمة، وعددهم 6.9 ملايين.

## المخاطر والتحديات

يفرض هبوط أسعار النفط وتقشي جائحة كورونا ضغوطاً غير مسبوقه على الاقتصاد العراقي. وتتفاقم أوجه الهشاشة هذه بسبب الوضع السياسي غير المستقر بالفعل، وضعف نظام الرعاية الصحية بشكل كبير، وعدم فعالية أنظمة شبكات الأمان الاجتماعي، واستشراف الفساد، وتردي مستوى تقديم الخدمات، وهي أمور لا تزال تتسبب في تنظيم احتجاجات واسعة النطاق في مختلف أنحاء البلاد.

ورغم تأكيد الحكومة العراقية الجديدة لإحكام سيطرتها على الأوضاع الأمنية ونزع الأسلحة غير القانونية بالإضافة إلى إعلان موعد إجراء انتخابات برلمانية جديدة استجابة للاحتجاجات الشعبية، فإنها مازالت تعاني في التعامل مع التحديات الاقتصادية. وتحد الأوضاع الموجودة سابقاً والمتمثلة في شدة الاعتماد على النفط وهيمنة الدولة على الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن أوجه الجمود في الموازنة، من قدرة الحكومة العراقية على التصدي لجائحة كورونا وتقديم حزمة تحفيزية لإعادة تشغيل الاقتصاد.

وستتمثل أهم التحديات التي تواجه العراق في تجاوز هذه الأزمة متعددة الأبعاد وسط الظروف غير المواتية لأسواق النفط الدولية. ويعني تنفيذ اتفاق منظمة أوبك والمنتجين من خارجها على خفض الإنتاج وحالة الركود العالمي أن آفاق النمو في العراق ليست كبيرة. ويؤكد ذلك أيضاً على أهمية خلق حيز بالمالية العامة للنهوض بأجندات رأس المال البشري وتنويع أنشطة الاقتصاد وإيجاد الوظائف. وحتى مع انتعاش أسعار النفط، سيحتاج العراق إلى إجراء العديد من الإصلاحات لإعادة بناء حيز بالمالية العامة من خلال الحد من التشوّهات وتدعيم توجه سياسات الاقتصاد الكلي. وسيترتب على عدم تقليص العجز المزدوج والتراكم السريع للدين الحكومي توجيه المزيد من الموارد بعيداً عن الاستثمارات المنتجة وزيادة تقليل احتياطات النقد الأجنبي وقدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات. ومن المرجح أن تؤدي هذه الأزمات أيضاً إلى تردي مستويات الأسر المعيشية في العراق. ويعد سنوات من الصراع والنزوح، أصبح الكثير من العراقيين معرضين بالفعل للخطر والمعاناة، وستزيد هذه الجائحة من معاناتهم بصورة أكبر. ورغم أن تعطّل سلاسل الإمداد سيؤدي إلى زيادة الأسعار الأساسية، فمن المرجح أن يقل دخل الأسر المعيشية من العمل وغيره بسبب التباطؤ الاقتصادي وانخفاض التحويلات. ويمكن أن يؤثر ضبط أوضاع المالية العامة على الغذاء والتحويلات النقدية العامة. وقد تفقد العديد من الأسر المعيشية كل دخلها، لاسيما تلك التي يعمل أربابها في

القطاع الخاص غير الرسمي، مما يضطرها إلى استنزاف مدخراتها وتطبيق إستراتيجيات تكيف سلبية. وما لم تتخذ الحكومة تدابير ملموسة، فإن هذه التأثيرات قصيرة الأمد، بالإضافة إلى قلة سبل الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأخرى، ستكون لها تأثيرات دائمة على قدرة الأسر المعيشية على الإفلات من برائن الفقر أو عدم الوقوع فيها.

## الجدول 2 العراق / مؤشرات آفاق أوضاع الفقر الكلية

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

2022 ق	2021 ق	2020 ت	2019	2018	2017
7.3	2.0	9.5-	4.4	0.6-	2.5-
2.4	2.2	4.2-	2.0	0.3	1.2-
7.3	10.4	14.3	14.3	15.2	4.4
2.3	2.1	13.6-	13.9-	9.1-	13.0-
8.2	17.4	22.6-	3.9	1.4	0.1-
2.4	2.0	3.2	12.0	13.1	1.7-
7.3	2.0	9.5-	4.4	0.6-	2.5-
5.0	5.5	3.0	5.0	26.1-	16.0-
5.0	2.1	6.2-	4.2	2.3-	3.5-
13.5	1.7	17.5-	4.8	4.6	0.9
2.0	2.0	0.9	0.2-	0.4	0.1
4.5-	8.0-	12.2-	2.1	6.9	1.8
10.4-	13.9-	16.8-	3.0	11.2	1.6-
64.3	66.0	65.7	46.6	46.0	58.9
8.6-	11.8-	15.3-	4.4	12.6	0.6-

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظات: ت = تقديرات. ق = توقعات.